ج01/153(03/20)/22- مج(0064)

مجلس

جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

كلمات وزعت دون إلقاء

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

كلمة

معالي السيد أيمن الصفدي

وزير الخارجية وشؤون المغتربين ـ المملكة الأردنية الهاشمية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد،

النبي العربي الهاشمي الأمين

معالي الرئيس، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان الشقيقة، الأخ يوسف بن علوي،

معالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط

الزملاء الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أهنئك، معالي الأخ يوسف بن علوي، بتولي رئاسة الدورة العادية الـ 153 لمجلسنا، وأتمنى لك كل التوفيق في جهود تفعيل عملنا المشترك في هذا الزمن العربي الصعب.

وخالص الشكر لك معالي الأخ الدكتور محمد علي الحكيم على ما بذلته من جهد طيب خير خلال ترؤسك أعمال الدورة العادية السابقة .

وأرحب بمعالي الأخ "نور الدين الريَ" ومعالي الأخ عبد اللطيف الزياني في حضورهما الأول لمجلس الجامعة الوزاري.

الزملاء الأعزاء،

قضايانا هي التي بحثناها في دورتنا السابقة، وفي عديد الجلسات الاستثنائية التي عقدناها بعدها. الفارق الوحيد أن الأزمات تفاقمت، ودورنا الجماعي في جهود حلها ما يزال محدوداً قليل الأثر أو معدومه.

أمننا العربي في خطر. أجيال في دول عربية مزقتها الأزمات تضيع وهي تعتاد الحرب والدمار، وتنمو في بيئات اليأس والحرمان، حيث لا مدارس ولا عناية صحية ولا أمل. يتسلل التطرف عبر القهر، وتعبئ قوى خارجية الفراغ المتولد من غيابنا.

فرص التوصل للسلام العادل الذي أكدناه خيارنا الاستراتيجي تقتلها إجراءات إسرائيلية لاشرعية تفرض كل يوم حقائق مؤلمة جديدة على الأرض. تعلن إسرائيل عزمها ضم ثلث الضفة الغربية المحتلة وخططها بناء مستوطنات جديدة تسرق الأرض الفلسطينية، وتسرق الأمل بالسلام العادل الذي تقبله الشعوب .

إجماعنا العربي هو أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، التي تقف الوصاية الهاشمية سداً منيعاً ضد محاولات تغيير هوية مقدساتها العربية الإسلامية والمسيحية، هو السبيل الوحيد للسلام.

لكن مواقفنا وقولنا المستند إلى الشرعية الدولية يواجه فعلاً إسرائيلياً لا يكترث بقانون دولي ولم يعد يرى إلى مبدأ الأرض مقابل السلام قاعدة للحل.

والأزمة السورية ما تزال كارثة لا أفق حقيقيا لإنهائها. الضحية الأكبر هو الشعب السوري الشقيق والدولة السورية الشقيقة. نحن أكثر المتأثرين بالأزمة وتبعاتها الدمارية. لكن دورنا الجماعي في جهود إنهاء الأزمة هو الأقل. باتت سوريا ساحة لصراعات المصالح الإقليمية والدولية، ونحن نقف على الهامش بينما يفرض الآخرون أدوارهم وأجنداتهم .

والحال ليست أفضل في ليبيا حيث أقلمة الأزمة وتدويلها باتا واقعاً على حساب دولة شقيقة وعلى حساب مصالحنا القومية العربية. وتكبر الأزمة في الخليج العربي الذي يشكل أمن دوله العربية الشقيقة ركنا أساسا لأمننا الجماعي، ويُدفع العراق نحو فوضى تهدد ما أنجز من تقدم نحو إعادة البناء والاستقرار بعد النصر الذي حققه على العصابات الإرهابية .

قضيتنا المركزية الأولى تستحق أن نتحرك جماعيا نحو المجتمع الدولي لكبح الإحتلال الإسرائيلي والضغط لإطلاق مفاوضات حقيقية وفاعلة لحل الصراع على أساس حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. إن لم نتحرك نحن لن يتحرك المجتمع الدولي .

ويجب ان نتحرك جماعيا أيضا لتفعيل الدور العربي في جهود التوصل لحل سياسي للأزمة السورية يحفظ وحدة سوريا وتماسكها ويعيد لها أمنها واستقرارها ودورها في منظومة عملنا العربي المشترك. لم يعد البقاء على الهامش خيارا .كلفة التخلي عن دورنا يدفع ثمنها شعب عربي سوري أصيل ودولة عربية سورية، وندفع ثمنها جميعا إذ نترك للآخرين تحديد مسارات مستقبل منطقتنا .

كذلك يجب أن نعتمد رؤى وآليات عمل لحماية أمن الخليج العربي، وحل الأزمة الليبية والأزمة اليمنية وإسناد العراق الشقيق ومواجهة الإرهاب والتطرف، فيحمي العرب عالم العرب ونستعيد زمام المبادرة في عالمنا العربي الواحد الذي إن أنجز بعضه أنجز كله وإن عانى بعضه عانى كله.

الزملاء الأعزاء،

تفصلنا أشهر قليلة عن القمة العربية العادية الحادية والثلاثين في الجزائر الشقيق .

راهننا الصعب وجسامة ما نواجه من تحديات تفرض أن نعد لهذه القمة بشكل عملي يجعلها محطة لإعادة بث الحياة في عملنا العربي المشترك واتخاذ القرارات العملانية التي تسهم في حل أزماتنا وحماية مصالحنا المشتركة. نحقق ذلك إذا فعلنا دورنا وإذا ذهبنا لتلك القمة مبادرات تعيد لنا دورنا القيادي الذي تحتمه مصالحنا إزاء قضايانا العربية .

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني

وزيـر الخارجيـة ـ مملكة البحرين

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الكريم، نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي الأخ يوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان الشقيقة، رئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية،

الأخوة أصحاب السمو والمعالي والسعادة رؤساء الوفود،

معالي الأخ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود في البداية أن أعبر لكم – الأخ الرئيس- عن خالص التهاني القلبية على توليكم لمهام رئاسة مجلس الجامعة في دورته الحالية، متمنياً لكم التوفيق والنجاح، معربا عن خالص الشكر والتقدير لمعالي الأخ محمد علي الحكيم وزير خارجية جمهورية العراق الشقيقة على ترؤسه لأعمال مجلسنا الموقر في دورته السابقة، وعلى ما بذله من جهود مخلصة خلال تلك الدورة.

والشكر موصول لمعالي الأخ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية وموظفي الأمانة العامة على جهودهم المقدرة في الاعداد والتحضير لهذه الدورة، وفي متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسنا الموقر.

ويشرفني معالي الرئيس، أن أعرب عن خالص التهاني لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية في كل من المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر ولبنان وتونس، مباركا لهم هذه الثقة، متمنيا لهم التوفيق والنجاح في إثراء أعمال مجلسنا الموقر، شاكرا ومقدرا تهاني الجميع المعبرة بتعييني وزيراً لخارجية مملكة البحرين، وإنه ليشرفني العمل سوياً لتحقيق الأهداف السامية التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إن وطننا العربي، معالي الرئيس، يواجه اليوم مخاطر وتحديات داخلية وأخرى خارجية تؤثر على الأمن القومي العربي والعمل العربي المشترك، وتتطلب منا تضافر الجهود وتوحيد الكلمة والموقف حفاظاً على أمن وسلامة دولنا ومكتسبات شعوبنا العربية الشقيقة.

هذه حقيقة واقعة ومؤسفة، نرددها في أدبياتنا وخطابنا الإعلامي ومؤتمراتنا ومنتدياتنا، دون أن يبدو في الأفق أي تحرك جاد لمواجهة تلك التحديات، أو أية مبادرة ايجابية لإعادة التضامن العربي الى سابق عهده.

إن وطننا العربي مع الأسف الشديد أصبح ساحة مستباحة لصراع القوى الاقليمية، وتهافتها الواضح لتحقيق مصالحها الذاتية ومشروعاتها القومية والطائفية، ومنفذا مفتوحا لنشر أفكارها المتطرفة وخططها المكشوفة لانتهاك السيادة وتغذية الفتن وترويج العصبية، واعاقة مساعينا المشروعة لتحقيق التنمية والازدهار لصالح شعوبنا.

إن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أصبح ظاهرة مكشوفة للعالم، وللمواطن العربي الذي يتوجب علينا أن نعمل جادين لكي لا يفقد الأمل في حياة أفضل ومستقبل أجمل له ولأفراد أسرته.

إن الكارثة الكبرى التي خلفتها الحروب والصراعات الدائرة على الأرض العربية هي ملايين من القتلى والجرحى واللاجئين والمهجرين الذين وجدوا أنفسهم في وضع مأساوي لا ذنب لهم فيه، بيوتهم دمرت، ومدنهم وقراهم مستباحة ومحتلة من الأغراب الطامعين في خيرات الأرض العربية، تعيث فيها التنظيمات الارهابية المتطرفة فسادا وانتهاكا، دون وازع من ضمير، أو خشية من عقاب رب العالمين، يهيم اللاجئون في بلدانهم والدول الأجنبية الأخرى، ولا يجدون الدعم والعون اللازم، ولا من مغيث أو نصير أو معين.

والأدهى والأمر في كل ذلك أن دولنا العربية تستنزف أموالا طائلة في مواجهة هذا الوضع المأساوي، في الوقت الذي كان من الواجب أن تصرف تلك الأموال المهدرة على التنمية والتطوير، وليس على الحروب والتدمير.

مضت سنوات مريرة من البؤس والألم والمعاناة التي كابدها أشقاؤنا العرب في فلسطين المحتلة والعراق وسوريا وليبيا واليمن والصومال، والمجتمع الدولي غير مكترث بهذا الوضع المأساوي، ولا الأمم المتحدة قادرة على اتخاذ قرار شجاع بإنهاء المعاناة على الأرض العربية، ولا مجلس الأمن

الدولي مستعد لتوحيد مواقف دوله الأعضاء والقيام بواجبه القانوني في الحفاظ على الأمن والسلم الدولي.

مضت سنوات ونحن نتحدث عن أهمية السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط كخيار استراتيجي، ولكن لا يبدو أن هناك في الجانب الآخر من يفكر مثلنا في السلام.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن أمام أمتنا العربية ثلاثة تحديات رئيسية ينبغي أن توليها دولنا العربية أولوية في اهتماماتها وجهودها، التحدي الأول هو الحفاظ على الأمن القومي العربي، والثاني هو وقف التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية من قبل القوى الاقليمية، أما التحدي الثالث فهو مكافحة التنظيمات الارهابية المتطرفة المدعومة خارجيا. وإذا لم تتمكن دولنا من أخذ زمام المبادرة وتوحيد جهودها، والشروع في تبني الخطط الاستراتيجية اللازمة لهذه المواجهة المصيرية، فإن شعوبنا العربية ستفقد الأمل في مستقبلها.

فما أحوجنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز التعاون والتضامن والتكاتف فيما بيننا وتفعيل جميع آليات العمل العربي المشترك بهدف صون الأمن القومي العربي ومواجهة كل التحديات المحدقة بأمتنا العربية، متمنين لاجتماعنا هذا الخروج بما يحقق هذه الأهداف ويرقى إلى تطلعات الشعوب العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة

معالي السيد نور الدين الريّ

وزير الشؤون الخارجية ـ الجمهورية التونسية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

بسم الله الرّحمان الرّحيم

معالي السيّد يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشّؤون الخارجية بسلطنة عُمان الشّقيقة،
أصحاب السموّ والمعالي وزراء الخارجية رؤساء الوفود،
معالي السيّد أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدّول العربيّة،
حضرات السيّدات والسّادة الكرام،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتوجه إلى جميع الإخوة بجزيل الشكر وفائق التقدير لتهانيكم اللطيفة بمناسبة تقلدي لمهامي الجديدة. وأود أن أؤكد ما يحدوني من حرص على التعاون معكم لمزيد تمتين أواصر الأخوة، وبما يعزز علاقات التعاون بين دولنا الشقيقة جمعاء.

واسمحوا لي أن أتوجّه بخالص عبارات التقدير لمعالي الدّكتور محمّد علي الحكيم، وزير خارجيّة جمهوريّة العراق الشّقيق، على رئاسته الموفّقة للدّورة السّابقة لمجلس الجامعة وقيادته الحكيمة لأشغاله، في ظلّ الظرفية الدّقيقة الّتي تعيشها منطقتنا العربيّة.

كما أُعرب لمعالي السيّد يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشّؤون الخارجية بسلطنة عُمان الشقيقة عن أخلص عبارات التهاني على توليه رئاسة الدّورة الحالية،راجيا له كلّ التّوفيق والسّداد في إدارة أعمالها.
والشّكر موصول لمعالي الأمين العام للجامعة على المجهودات القيّمة الّتي يبذلها في سبيل ترسيخ وتعزيز العمل العربي المشترك.

أصحاب السموّ والمعالي،
السيّدات والسّادة،
إن التحديات التي تعيشها امتنا العربية جسيمة. وإن الإيقاع اليومي لدولنا وشعوبنا أصبح على وقع الأزمات التي تتعثر تسوياتها المنشودة. وإن التعويل على الذات لمواجهتها منفردين بات من العسر بما يجعل تضافر الجهود ومزيد التضامن مطلبا ملحا وليس شعاراً مناسبتياً.
إن ما اجتمع عليه الإباء المؤسسون لجامعة الدول العربية حول مبادئ الميثاق نحن اليوم في أمس الحاجة للتمسك بها والالتزام بتحقيقها مجتمعين بما يستجيب لتطلعات شعوبنا ويخدم مستقبل أجيالها.

ومن هذا المنطلق، وسعيا إلى تحقيق هذه الغايات النبيلة والأصيلة، تتطلع تونس إلى العمل سويا مع الدول الشقيقة من أجل كلمة سواء إزاء قضايانا العربية وتكثيف التنسيق بشأنها في الدوائر الإقليمية والدولية، والتصدي بحكمة ومسؤولية للتدخلات الخارجية المغذية لأزمات منطقتنا العربية حفاظا على أمننا القومي العربي ولما فيه دعم للاستقرار والسلام، وتوظيفاً للمقدرات العديدة والمقومات المتنوعة لهذه الأمة من أجل كسب معركة التقدم والنماء والازدهار لشعوبنا حاضرا ومستقبلا.

وفي هذا السياق ستعمل تونس على دفع جهود المصالحة العربية العربية من أجل تنقية الأجواء بين مختلف الأشقاء العرب تمهيداً لعودة الوئام والتضامن بين جميع الدول العربية تعزيزاً للصف الداخلي في مواجهة التحديات التي تواجهها منطقتنا العربية.

فلم يعد من المقبول هذا السيل من النازحين واللاجئين في دول عربية شقيقة ولم تعد مستساغة هذه المآسي الإنسانية وهذا الهدر لطاقات دولنا وشعوبنا.

ولا شك أن تحقيق ذلك يستدعي منا وضع حد لتحويل منطقتنا العربية إلى ساحات صراع وتجنيب دولنا أعباء هائلة يتصدرها عبء التصدي للإرهاب وما تتطلبه مكافحة هذه الآفة ومختلف الجرائم المترابطة والعابرة للحدود من موارد مكلفة ومنهكة، الأمر الذي يستوجب منا مزيد تنسيق الجهود من أجل دحر هذه الظواهر والقضاء عليها بالقضاء على جذورها ومسبباتها وبيئتها.

أصحاب السمو والمعالي

الحضور الكريم،

إن المنعرج الذي تمر به القضية الفلسطينية خطير، ويستوجب، بلا شك، التضامن والتآزر. فأمتنا بحاجة إلى التمسك بمبادئ العدل والحق والشرعية الدولية. وعلى هذا الأساس، ندين إمعان سلطات الاحتلال في سياساتها الاستيطانية المقيتة وممارساتها العدوانية الممنهجة الرامية إلى تصفية القضية والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والسيطرة على المقدسات واستباحتها.

إن قضية الشعب الفلسطيني قضية حق والحق يعلوا ولا يعلى عليه وعدالتها هي التي وفرت لها رصيداً هاماً من القرارات الدولية تراكمت على مدى العقود الماضية، واستجلب لها تعاطف هاماً في جميع أنحاء العالم دولاً ومنظمات وشعوب، وإن وضع القضية في سلم

الأولويات العربية هو تمسك بحقوق الأشقاء الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وهو كذلك إيماناً منا بأن أي تسوية مُنصفة إنما تقوم على المرجعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وأن التسوية المنصفة تقوم على حل الدولتين سعيا إلى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في كامل منطقة الشرق الأوسط.

أصحاب السمو والمعالي،
السيّدات والسّادة،

إن تونس التي نجحت في مسار الانتقال الديمقراطي بسلاسة كبيرة وفي كنف الوفاق والوئام بين أبناء الشعب التونسي، تجدد تأكيد موقفها الرافض للحلول العسكرية في الشقيقة ليبيا. وهي تشدد على أن الحوار الليبي الليبي هو السبيل الوحيد لانتهاء الأزمة ووضع حد للاقتتال بين أبناء الشعب الواحد.

وتؤكد بلادي أن أمنها من أمن ليبيا، وإن استقرار الجوار وكامل المنطقة الأورمتوسطية رهين استقرار ليبيا، وتصالح الأشقاء وتوصلهم إلى التوافق على اللقاء حول طاولة حوار وطني يغلب المصالح العليا لليبيا.

وإن ما يشهده مسار التقريب بين وجهات النظر بين الأشقاء الليبيين من حلحلة لاسيما مع انعقاد مؤتمر برلين وما خلص إليه من تشديد على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار وحظر تدفق السلاح هو محل ترحيبنا ودعمنا.

وإن تونس تجدد من هذا المنبر استعدادها الكامل للعمل مع كافة أشقائها العرب وخاصة دول الجوار الليبي العربية من أجل مساعدة إخوتنا في ليبيا لوقف التصعيد والعودة السريعة إلى الحوار وتحقيق المصالحة الدائمة والشاملة والتي نعتبرها أساسا لأي حل للأزمة في ليبيا.

كما تدعو تونس كافة الفاعلين الإقليميين والدوليين إلى بذل مزيد الجهود من أجل احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة الليبية وخاصة احترام حظر تدفق السلاح ووقف التدخلات المؤججة للصراع ضمن أجندات لا تراعي مصالح الشعب الليبي الشقيق ولا تهتم سوى بمقدراته وثرواته.

أصحاب السمو والمعالي، السّيدات والسّادة،

إن ما تشهده القضايا العربية من تعقيدات في سياق دولي يتسم بتقاطع التحديات وتشابك المصالح وترابط اقتصادات الدول في أنحاء العالم، يملي على الجامعة العربية وعلى دولنا الانخراط الفاعل في الفضاءات والتكتلات الدولية بما يعزز الدعم السياسي لقضايانا ويطور مصالحنا المشتركة ويرقى بالشراكات معها.

ومن هذا المنطلق، تؤكد تونس مجددا على ضرورة تعزيز منظمتنا لجسور الحوار والتعاون التي أرستها مع مختلف التجمعات والفضاءات الإقليمية ولاسيما منها الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند والصين، حيث يمكن التعويل على علاقات التعاون معها وتبادل التجارب والخبرات التي ترسخت لديها لمواجهة التحديات الماثلة أمام دولنا.

وفي ذات السياق، نرحب بمقترح معالي الأمين العام بعقد قمة عربية صينية تتويجا لمختلف آليات التعاون الناجحة مع هذا الشريك الاقتصادي الهام، والذي نال بلادنا احتضان بعض اجتماعاتها.

كما نرحب باستضافة المملكة العربية السعودية للقمة العربية الإفريقية الخامسة، آملين أن تشهد هذه المناسبة توافق إرادات الجانبين على إعطاء انطلاقة جديدة وملموسة لعلاقات التعاون مع القارة الإفريقية وتعزيز الحضور العربي فيها في ضوء ما نشهده من تهافت المنافسات نحو ما تزخر به من فرص وإمكانيات وآفاق.

أصحاب السمو والمعالي،

السيدات والسادة،

إن جامعة الدول العربية تظلّ الإطار الأمثل لتنسيق تحركاتنا واتخاذ الموقف العربي الجماعي الذي يُصغي إليه العالم، وهو ما يستوجب استكمال مسار إصلاح أجهزة المنظمة لتمكينها من الاضطلاع بدورها على أكمل وجه.

وإيمانا منها بضرورة هذا المسار الإصلاحي، عملت تونس من خلال رئاستها للقمة العربية الثلاثين على الدفع باتجاه تكثيف اللقاءات وتنسيق المواقف بين مختلف الدول الأعضاء وتقريب وجهات النظر بشأن محاور الإصلاح وأولوياته، بما يتيح للجامعة آليات التصدي للتحديات ومواجهتها في ظل الظرف الدولي الدقيق الراهن.

وفي الختام، أرجو لاجتماعنا التوفيق والنجاح لما فيه خير دولنا وشعوبنا.

ونسأل الله التوفيق والسداد لنا جميعاً والخير لأمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي السيد رشيد بلادهان

كاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية والكفاءات في الخارج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

بسـم الله الرحمـن الرحيـم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

****

أصحاب السمو والمعالي،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

اسمحوا لـي في البداية أن أتقدم لأخي معالي السيد يوسف بن علوي، وزير خارجية سلطنة عمان الشقيقة بتهاني الخالصة،متمنياً له التوفيق والنجاح في رئاسة هذه الدورة لا سيما في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها أمتنا العربية، والـشكر موصول لأخي الدكتور محمد علي الحكيم، وزير خارجية جمهورية العراق،لما بذله من جهود معتبرة للدفع بعملنا العربي المشترك خلال ترؤسه للدورة "152"لمجلسنا الموقر.

يأتي اجتماعنا هذا في ظل ظروف جد حساسة يمر بها وطننا العربي،لا سيما التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية والأزمات في ليبيا وسوريا واليمن.

فعلى صعيد القضية الفلسطينية، فلقد سجلنا بارتياح التوافق الذي أبان عنه مجلسنا الموقر من خلال رفضه القاطع لما سمي بصفقة القرن وتمسكه بمبادرة السلام العربية كحد أدنى مقبول عربيا لتحقيق أي سلام والذي يبدأ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

أصحاب السمو والمعالي،

السيدات والسادة،

لاتزال الأزمة في ليبيا في صدارة اهتماماتنا باعتبارها دولة شقيقة يضرنا ما يضرها ويسرنا ما يسرها. ومن هذا المنطلق، تعمل بلادي بلا هوادة لإيجاد حل سلمي توافقي ينهي فتيل الحرب ويُجلس الإخوة الفرقاء على طاولة الحوار التي أعلنت الجزائر استعدادها لاحتضانها، لوضع حد للوضع المأساوي الذي يسود في هذا البلد العزيز علينا.

وما تحركاتنا الأخيرة على مستويات عدة، إلا دليل على عزمنا على المضي قدما لمساعدة الإخوة في ليبيا على لملمة الجراح وإسكات لغة السلاح واستجماع القوى لإعادة بناء الوطن الجريح. وإننا هنا على أتم الاستعداد للمساهمة في أي مجهود يطلبه إخوتنا في ليبيا للمساعدة على استعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد العزيز.

السيدات والسادة،

كما لا تزال الأزمة السورية هي الأخرى تشد اهتمامنا وتثير قلقنا وانشغالنا نظرا لاستمرار سفك الدم السوري وضخامة الدمار الحاصل، لا سيما الذي مسّ التراث المادي والنسيج الاجتماعي والمقومات الحضارية لهذا البلد الشقيق.

إن الجزائر التي ما فتئت تدعو منذ بداية الأزمة إلى ضرورة تغليب لغة الحوار ووقف العنف والقتل، تسجل بارتياح التقدم المنجز من خلال الاتفاق على تشكيلة اللجنة الدستورية التي سيناط بها مهمة كتابة دستور جديد للبلاد ، ونتمنى أن تكون بادرة خير لحل سياسي توافقي ينهي معاناة الشعب السوري.

السيدات والسادة،

لا يمكنني الحديث عن التحولات التي يعرفها وطننا العربي دون التطرق لملف إصلاح منظومة العمل العربي المشترك، والذي يستوجب ايلائه عناية فائقة، بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه فضاءنا العربي وتطلعات وآمال شعوبنا العربية.

و في هذا الإطار، نسجل بارتياح الأشواط المعتبرة التي قطعت في هذا الاتجاه بداية من العمل الجبار التي قامت به اللجنة المستقلة رفيعة المستوى برئاسة معالي السيد الأخضر الإبراهيمي والتي أفرزت ورشات عدة ننتظر نتائج أعمالها وأملنا كبير.

السيدات والسادة،

فيما يخص علاقات الجامعة مع التجمعات الدولية والإقليمية فإننا نعرب عن ارتياحنا للمستوى الذي بلغته، والذي نتطلع لتدعيمه وتقويته أكثر، وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة إيلاء العلاقات العربية- الإفريقية الاهتمام الذي تستحقه، نظراً للترابط العضوي وللصلات الجغرافية والدينية والثقافية مع هذه البلدان، وأيضا لما تختزنه هذه القارة من وعاء كبير داعم لقضايانا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية، خاصة وأننا على موعد مع انعقاد النسخة الخامسة من القمة العربية الأفريقية.

ومن هذا المنظور، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان دعم العلاقات العربية- الإفريقية، وإعطاءها مضمونا وبعداً ملموساً، يسمح بالاستجابة لتطلعات الطرفين ويمكنهما من التنسيق والتعاون لرفع التحديات التي تواجههما.

أصحاب السمو والمعالي،

السيدات والسادة،

ولا يفوتني في هذا المقام أن أجدد التأكيد على التزام بلادي بدعم مسار العمل العربي المشترك عبر مواصلة التنسيق مع الأمانة العامة للجامعة، من أجل التحضير لعقد الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة بالجزائر قبل نهاية شهر جوان من السنة الجارية.

وبهذه المناسبة، أود أن أشيد بالنتائج الإيجابية للزيارة التي قام بها معالي السيد الأمين العام إلى الجزائر، من أجل التباحث حول هذا الموضوع والتشاور لتوفير كل الشروط الضرورية لإنجاح هذا الاستحقاق العربي الهام خاصة في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها أمتنا العربية.

شكـــراً علـى حسـن الإصغاء

والسـلام الله عـليكـــم

كلمة

معالي الأستاذ احمد بن عبد العزيز قطان

وزير الدولة لشؤون الدول الأفريقية

المملكة العربية السعودية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

معالي الاخ يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان الشقيقة رئيس الدورة الحالية (١٥٣) لمجلس الجامعة الموقر

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البداية أن أقدم الشكر لمعالي الدكتور/ محمد علي الحكيم وزير خارجية جمهورية العراق الشقيق، لما بذله من جهود مميزة خلال رئاسته للدورة السابقة (152) للمجلس الوزاري، كما أقدم التهنئة للأخ الكريم معالي الوزير يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان الشقيقة لتوليه مسؤولية رئاسة الدورة الحالية (153) لمجلسنا الموقر، داعياً المولى عز وجل أن يسدد خطاه ويمده بعونه وتوفيقه لأداء هذه المهمة بما يحقق تطلعاتنا جميعاً، كما أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام وجميع منسوبي الأمانة العامة لما يقومون به من جهود في خدمة العمل العربي المشترك.

أصحاب السمو والمعالي.

على الرغم مما يعيشه وطننا العربي من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الحساسية والخطورة والتعقيد أثرت تداعياتها على دول عربية شقيقة، وزادها تعقيداً التدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية لهذه الدول، إلا أننا لازلنا متمسكين بمواقفنا الثابتة تجاه قضايانا المركزية، والتي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية التي تؤكد بلادي مجدداً على دعمها ووقوفها إلى جانب الشعب

الفلسطيني ودعم جميع الجهود الرامية إلى الوصول لحل عادل وشامل لها ودعم خيارات الشعب الفلسطيني وما يحقق آماله بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة بكامل السيادة على الأراضي الفلسطينية بحدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وسوف نواصل دعم أشقائنا الفلسطينيين لنيل هذه الحقوق وبذل المزيد من الجهود إلى جانب ما بذلته بلادي من جهود كبيرة ورائدة في نصرة الشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه في جميع المحافل الدولية حتى ينال حقوقه المشروعة.

الحضور الكريم.

تؤكد بلادي على اهتمامها وحرصها على وحدة وسيادة وسلامة الأراضي العربية، ولا تقبل بأي مساس يهدد أمن واستقرار المنطقة، وتضع المملكة الحلول السلمية قبل أي حل آخر، كما تساند وتدعم الحلول السياسية فيما يخص الأزمات في سوريا وليبيا، والسودان، وتدعم الحل السياسي في اليمن القائم على مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وقرار مجلس الامن ٢٢١٦، وتبذل المملكة كل ما في وسعها لدعم أمن واستقرار هذا البلد الشقيق، والحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه، وفي هذا الشأن قدمت بلادي ما يقارب (14.7) مليار دولار لمساعدة الأشقاء في اليمن منذ بداية الأزمة لرفع معاناتهم الإنسانية، ونناشد المجتمع الدولي بأن يولي المزيد من الاهتمام لوقف الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران عن هجماتها المتكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة التي تستهدف المناطق المدنية الآهلة بالسكان والمطارات والمرافق والمنشآت المدنية بالمملكة.

وفيما يخص الأزمة السورية فإنه ومنذ اندلاعها، أكدت بلادي على ضرورة الالتزام بإعلان جنيف (١) وقرار مجلس الأمن (٢٢٥٤) وعلى التعاون بشكل كامل مع المبعوث الأممي لدى سوريا وكافة القوى المعنية. ولم تغب الأزمة الليبية عن اهتمامات السياسة الخارجية للمملكة، حيث تستمر بلادي في دعوتها للأشقاء في ليبيا بضرورة ضبط النفس وتغليب المصلحة العليا بالحفاظ على وحدة وسلامة

الأراضي الليبية وسيادتها الإقليمية وإقامة حوار وطني حقيقي يقود إلى سلام شامل بين الأشقاء الليبيين، وفي الوقت نفسه حذرت المملكة ولا زالت من خطورة التدخلات الإقليمية في الشأن الليبي التي لن تؤدي إلا إلى تهديد أمن واستقرار ووحدة ليبيا.

وفيما يتعلق بالبلد العزيز السودان، فقد دعمت بلادي وما زالت تدعم الأشقاء في السودان في كل ما من شأنه ضمان أمنه واستقراره، وندعو المجتمع الدولي لرفع اسم جمهورية السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب باعتبارها دولة محورية تساهم في المحافظة على الأمن والسلم في محيطها الإقليمي والعالم.

أيها الاشقاء

من ضمن التحديات التي تواجهها منطقتنا العربية ظاهرة الإرهاب والتطرف التي أباحت قتل الأبرياء وانتهكت كل التعاليم الدينية السمحة والمبادئ الأخلاقية والقيم والأعراف الإنسانية ونشرت الفوضى والدمار والخراب، هذه الظاهرة التي سعت بلادي بكل الوسائل الأمنية والقانونية لمحاربتها والتحذير من خطورتها، وأنشأت تحالفات إقليمية ودولية لمواجهتها، ورفضت ربطها بالدين الإسلامي الحنيف الداعي للاعتدال والتسامح والوسطية.

أصحاب السمو والمعالي.

إنّ من أخطر أنواع الارهاب الذي تواجهه منطقتنا العربية هو ما يقوم به النظام الإيراني من تجاوزات سافرة ومستمرة للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وتهديده لأمن واستقرار دولنا والتدخل في شؤونها الداخلية ودعم الميليشيات المسلحة التي بثت الفوضى والفرقة والخراب في دول عربية عديدة، ودعونا مراراً النظام الإيراني إلى الكف عن هذا السلوك المشين والعمل العدائي الخطير، الذي يهدد استقرار أمن دولنا وسلامة شعوبنا، ويسعى للفرقة والخلاف والطائفية دون رادع من دين أو خلق، ولا زلنا نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء ما تشكله الممارسات

الإيرانية العدائية ورعايتها للأنشطة الإرهابية في المنطقة والعالم من تهديد للأمن والسلم الدوليين، واستخدام كافة الوسائل لردع هذا النظام عن الاستمرار في هذا السلوك العدائي الخطير.

أيها الأخوة

لا يفوتني في هذه المناسبة أن أنوه بالقرارات الحكيمة التي اتخذتها حكومة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد الأمين - يحفظهما الله - القاضية بتنفيذ عدد من الإجراءات الوقائية الاحترازية الاستباقية لمنع تفشي فيروس كورونا الجديد وفق المعايير الدولية، ومن ضمن تلك الاجراءات تعليق تأشيرات العمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف مؤقتاً، كواجب شرعي أمرنا بأدائه ديننا الحنيف لدفع الضرر واتخاذ كافة الاحتياطات لمنع انتشار الأوبئة والأمراض بين المسلمين، وترجمة لحرص حكومة بلادي ودورها الريادي في خدمتهم والعناية بهم وحمايتهم من مثل هذه الأوبئة، منتهزاً هذه الفرصة لأعبر عن جزيل الشكر والامتنان لكل الدول العربية والاسلامية وغيرها من الدول والمنظمات والهيئات الاسلامية التي أيدت تلك القرارات الحكيمة وأشادت بها.

وختاماً، أدعو الله العلي القدير أن يكلل اجتماعنا هذا بالتوفيق والنجاح وأن نكون دوماً عوناً وإخوة مجتمعين على بناء المستقبل لأجيالنا القادمة في وطننا العربي الغالي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي الدكتور عمر قمر الدين اسماعيل

وزير الدولة بوزارة الخارجية ـ جمهورية السودان

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الكريم يوسف بن علوي وزير خارجية سلطنة عمان الشقيقة
ورئيس الدورة الحالية 153 للمجلس الوزارى لجامعة الدول العربية
معالى السادة الوزراء
معالى الأخ الكريم أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية
الســـادة أعضاء الوفود الموقرة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،،

أرجو، في البدء أن أتقدم بإسم شعب وقيادة السودان بخالص التعازي والمواساة لسلطنة عمان الشقيقة في وفاة المغفور له بإذن الله السلطان قابوس بن سعيد، داعين أن يتغمده الله بواسع رحمته ويلهم آله و شعب السلطنة الشقيق الصبر والسلوان.

السيد الرئيس
السيدات و الساده

ونحن نتشرف ببلوغ إجتماعاتنا دورتها الثالثة والخمسين بعد المائة لمجلسنا الوزاري الموقر، يسرني أن أستهل كلمتي كذلك بالتعبير عن جزيل شكري وعميق إمتناني للأخ محمد علي الحكيم وزير خارجية جمهورية العراق الشقيقة علي قيادته الحكيمة ورئاسته الناجحة لأعمال الدورة المنصرمة، معبراً في ذات الوقت عن صادق أمنياتي ودعواتي بالتوفيق لمعالي الأخ يوسف بن علوي وزير خارجية سلطنة عمان الشقيقة والذي تولى للتو دفة قيادة المجلس في وقت بالغ الحساسية تعتري فيه أمتنا العربية التحديات وتتناوشها الصراعات والحروب، مجددا ثقتي بأن حنكته وحكمته ستقود أعمال دورتنا الحالية نحو النجاح والتوفيق. كما يسرني التقدم بخالص الشكر والإمتنان إلى جمهورية مصر العربية قيادةً وشعباً وأخص أخي معالي الوزير سامح شكرى على كرم الضيافة وحسن الوفادة. و لايفوتني أن أتفدم لمعالي السيد الأمين العام احمد أبو الغيط وطاقمه المقتدر بالشكر والإمتنان على دقة

التنظيم والجهد الذي بذل ويبذل نحو دفع عملنا العربي المشترك للآفاق المرجوة من شعوبنا.

السيد الرئيس
السيدات و الساده

لم ينصرم العام الماضي، الا وبلادي تجني كل يوم خيرات الحراك الذي قام به الشعب السودانى العظيم والذي توج بثورة ديسمبر المجيدة وتغيير النظام السابق. خلال العام الماضي جسد السودان عبقريته السياسية ببلوغ توافق بين جميع مكونات الشعب، تمثل في الوثيقة الدستورية والتي تمثل هاديا لمرحلة إنتقالية تقود بلادنا علي طريق الإنطلاق نحو السلام والتنمية المستدامة .

أن بلادي قد وضعت علي رأس أولوياتها القصوي بناء السلام وإدارة حوار شامل مع كافة أصحاب المصلحة بالسودان كما أن حكومة بلادي إنطلقت وبدعم من الأشقاء والأصدقاء والمجتمع الدولي تتدارس كافة الخطوات المطلوبة لبلوغ التطبيع الشامل للسودان مع المجتمع الدولي والنظام المالي العالمي، و إنخرط السودان، و لذات الغاية، في تفاوض جاد مع الولايات المتحدة الأمريكية وسيستمر في بذل كافة الجهود لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

السيد الرئيس
السيدات والسادة

أن بلادي تتقدم بالشكر والتقدير للأشقاء والأصدقاء ودول الجوار التي ما توانت يوما في دعم شعبنا العظيم والذي يتهيأ خلال الفترة الإنتقالية لتسنم موقعه القيادي وسط أشقائه ووسطه الجغرافي بما يحقق الإستقرار السياسي في الإقليم والإكتفاء الغذائي لشعوبنا وبما يعود بالرفاهية علينا جميعا.

وأغتنم هذه السانحة، لأنقل لكم إستشراف بلادي خلال هذا العام 2020 عقد مؤتمر المانحين والذي سيمثل الدعامة الأساسية لإستقرار الاقتصاد السودانى الذي يواجه تحديات كبري. و أهيب في هذا الخصوص، بالأشقاء العرب المشاركة الفاعلة

ومواصلة الدعم والتأييد للسودان ودعم طموحات شعبنا العظيم في حياة كريمة ووطن يسوده السلام والإستقرار .

السيد الرئيس
السيدات والسادة

تأتي هذه الدورة وقضيتنا المركزية،القضية الفلسطينية، تمر بمنعطف شديد الخطورة وأهلنا في فلسطين يواجهون الإحتلال الغاشم و البطش الإستعماري. ان بلادي توكد على موقفها الثابت من قضيتنا الأم وذلك بدعمنا لخيار الشعب الفلسطيني العادل في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود حزيران- يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ، كما تؤكد بلادي إلتزامها بمخرجات القمم العربية والقرارات الأممية في هذا الخصوص. كذلك نجدد التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينين في العودة والتمتع بالحد الأدني من الحياة الكريمة ووصلا لذلك نهيب بالمجتمع الدولي تحمل مسئولياته نحو الأونروا التي تغطي حاجيات ما يزيد علي خمسة مليون لاجئ فلسطيني.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

يجدد الســـودان تأكيد موقفه حيال الأزمات التى تجتاح دولنا العربية الشـــقيقة في ســوريا وليبيا واليمن وذلك بالدعوة الي إعتماد الحل الســياســي و الذي هو أقرب لحقن الدماء و حفظ التراب، و ندعو أشـــقاءنا للنظر في تجربة الســـودان الحالية دافعاً لدولنا الشقيقة لإدارة حوار سياسي و حلول سلمية تحفظ البلاد العربية ومقدراتها .

كما نؤكد بشـكل جلي، موقفنا الثابت،بعدم التدخل في الشـؤون الداخلية للدول مع الجزم بقناعتنا بالوحدة الترابية والإسـتقلال لكافة الدول العربية وفي هذا المنحي ، ونؤكد دعمنا للجهود الإقليمية والدولية السـاعية لتحقيق السـلام والحفاظ على سـيادة هذه الدول وعودة مواطنيها لبلادهم و أن ينعموا بالسلام و الأمن .

السيدات والسادة

تواجه أمتنا العربية تحديات كبرى وعلى رأسها قضايا؛ الإرهاب، الفقر، النزاعات و الفقر المائي و الهجرة غير الشرعية، و هي تحديات تقتضي تضافراً للجهود ومواجهة جمعية تشمل كافة دولنا العربية عبر آليات العمل العربي المشترك وتفعيل أجهزة الجامعة العربية، وهو مايجعلني أدلف الى ملف إصلاح الجامعة العربية وهو أمر لم يعد ترفا فكرياً بل ضرورة حياتية تمس شعوبنا بشكل مباشر وأدعو في هذا المقام الى تسريع وتيرة الإصلاح والتركيز على الاستجابة للتحديات الماثلة عبر آليات محدثة ومؤثرة تواكب التطور وتلبي طموحات شعوبنا .

السيدات والسادة

وفي الختام أرجو لإجتماعنا هذا التوفيق والسداد كما أرجو ان توفر مخرجاته حلولا ناجحة للتحديات التى تواجه شعوبنا في هذا الظرف التاريخي بالغ الحساسية .

شاكرا حسن الإستماع

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته ،،

كلمة

سعادة السفير إبراهيم بن عبد العزيز السهلاوي

المندوب الدائم لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

معالي الأخ / يوسف بن علوي بن عبد الله

الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان الشقيقة

رئيس الدورة 153 للمجلس

معالي الامين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة

الْحُضُور الْكَرِيم

يَطِيب لِي فِي الْبِدَايَةِ أَن أَتَوَجَّه بِخَالِص الشُّكْر وَالتَّقْدِير لِمُعَالِي الدكتور / مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْحَكِيمُ وَزِير خَارِجِيَّة الْجُمْهُورِيَّة الْعِرَاقِيّة الشَّقِيقَة عَلَى مَا بَذَلَهُ مِنْ جَهْدٍ مُقَدَّرٍ وَمَا تَمَتَّعَ بِهِ مِنْ حُسْنِ إِدَارَة خِلَال رِيَاسَتُه لِأَعْمَال الدَّوْرَة المنصرمة لِلْمَجْلِس ، مُتَمَنِّيًا فِي ذَاتِ الْوَقْتِ لِمَعَالِي وَزِير الشُّؤُون الْخَارِجِيَّة بسلطنة عُمَان الشَّقِيقَة التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ خِلَال رِيَاسَتُه لِأَعْمَال الدَّوْرَة الْجَدِيدَة .

أَصْحَاب الْمَعَالِي والسعادة

أَنَّ الْقَضِيَّةَ الفِلَسْطِينِيَّة ستبقى قَضِيَّة الْعَرَب الْمَرْكَزِيَّة ، وَشَغَلَهُم الشَّاغِل ، مَهْمَا حَاوَل الْبَعْض تَحْوِيل إنتباهنا عَنْهَا أَوْ النُّزُولُ بِهَا فِي سَلَمِ الأولويات القَوْمِيَّة.

وَإن دَوْلَة قَطَر وَإذ تَجَدَّد تمسكها بمرجعيات وثوابت هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي ظَلَّت مَحَلّ إجْمَاعٌ دُولي عَلَى مَدَى الْعُقُود الْمَاضِيَة ، وَفِي مُقَدِّمَتِهَا القَرَارَات الصَّادِرَةِ عَنْ مَجْلِسِ الأمْنِ وَالْأُمَم الْمُتَّحِدَة والمرجعيات الدَّوْلِيَّة لِعَمَلِيَّة السَّلَام ، وَأَهَمُّهَا حَلّ الدَّوْلَتَيْن وَمَبْدَأ الْأَرْض مُقَابِل السَّلَام وَمُبَادَرَة السَّلَام الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي تَمَّ اعْتِمَادُهَا عَام 2002 ، وَاكْتِسَابِهَا صِفَةٌ دَوْلِيَّة كإطار لِلْحلّ ، لتؤكد مِنْ جَدِيدٍ عَلَى مَوْقِفِهَا الثَّابِتُ مِنْ حُقُوقِ الشَّعْبُ الفِلَسْطِينِيُّ التَّارِيخِيَّة ، فِي تَقْرِيرِ مَصِيرَه وَإِقَامَة دَوْلَتُه الْمُسْتَقِلَّة عَلَى حُدُودِ 4 يونْيو 1967 وعاصمتها الْقُدْسِ الشَّرِيفِ وَحَقّ اللاَّجِئِين فِي الْعَوْدَةِ إِلَى مناطقهم ، وَتُعَدّ كُلّ خُرُوجٍ عَنْ هَذِهِ الثَّوَابِتَ خروجاً عَلَى الْقَانُونِ الدُّوَلِيّ.

وَفِي الْمَجَال الْإِنْسَانِيّ فَإِن دَوْلَة قَطَر ستواصل تَقْدِيم المساعدات الْإِنْسَانِيَّة للشَّعْب الْفِلَسْطِينِيّ الشَّقِيق وَكَذَلِك دعمها لِوَكَالَة الأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ لإغاثة وتشغيل . اللَّاجِئِينَ الفِلَسْطِينِيّينَ فِي الشَّرْقِ الأدْنَى (الأونروا) لِأَدَاء مهامها وَتَلْبِيَة احْتِيَاجَات اللَّاجِئِينَ الفِلَسْطِينِيّينَ فِي ظِلّ التحديات الَّتِي يواجهونها ، وَهِي تحديات مُسْتَمِرَّة مَا دَامَتْ مِحْنَةُ اللَّاجِئِينَ الفِلَسْطِينِيّينَ قَائِمَةٌ.

أَصْحَاب الْمَعَالِي

أَن دَوْلَة قَطَر تَوَكَّد مَوْقِفَهَا الثَّابِتُ مِنْ الْوَضْعِ فِي لِيبِيا ، وَتَرَى أَنَّ الْحِلَّ السِّيَاسِيّ هُو الْوَحِيد بِتَسْوِيَة الْأَزْمَة حِفَاظًا عَلَى وَحْدَةِ وَسِيَادَة لِيبِيا وحقنا لدماء شُعَبِهَا ، وتدين فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ عَمَلِيَّات القصف العشوائي الَّتِي تنفذها أَطْرَاف خَارِجِهِ عَلَى الشَّرْعِيَّة وَيَرُوح ضحيتها مدنيون عُزل مُعْظَمُهُمْ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ وَتَدْعُو إِلَى الْعَمَلِ عَلَى وَقْفَهَا فَوْرًا وَمُحَاسَبَة المسؤولين عَنْهَا.

وَإن دَوْلَة قَطَر وَإذ تُثْنِي عَلَى الْجَهْد الَّذِي تَقُومُ بِهِ الْبَعْثَةُ الأُمَمِيَّة

مِنْ أَجْلِ تَثْبِيتُ الْهُدْنَة الْقَائِمَةُ فِي لِيبِيا مُنْذُ يَوْمِ

12 يَنايِر الْمَاضِي وَتَحْوِيلَهَا إلَى وَقْفٍ دَائِمٌ لِإطْلَاق النَّار ، فَإنَّهَا تُجَدِّدُ مساندتها لِكَافَّة الْمَسَاعِي الرامية إلَى حَلْحَلَة الْأَزْمَة اللِّيبِيَّة بمساراتها العَسْكَرِيَّة والأمنية والسياسية والاقتصادية وَفْقِ مَا تَمَّ التَّوَافُقُ عَلَيْهِ فِي قِمَّةٍ بَرْلِين الَّتِي عُقِدَتْ يَوْم 19 يَنايِر الْمَاضِي.

أَصْحَاب الْمَعَالِي: والسادة

أَن دَوْلَة قَطَر لَا تَزَالُ تَوَكَّد تمسكها بِضَرُورَة الِالْتِزَام الثَّابِت بِالحِفَاظِ عَلَى سِيَادَة سُورِيا وَوَحْدَة أَرَاضِيهَا وَاسْتِقْرَارِهَا وَسَلَامَتِهَا الإقْلِيمِيَّة ، وَتَرَى أَنَّ الْحِلَّ الْوَحِيد الْمُمْكِن لِلَازِمِه السورية ، يَتَمَثَّلُ فِي الْحِلِّ السِّيَاسِيّ الْقَائِمِ عَلَى مُشَارَكَةِ جَمِيعِ الْأَطْرَافِ السورية، بِمَا يُلَبِّي تطلعات الشَّعْب السوري ، وفقاً لِمَا وَرَدَ فِي بَيَانِ جِنِيف 1 بِتَارِيخ 30 يونْيو 2012 ، واستنادا إلَى مَا نَصَّتْ عَلَيْهِ القَرَارَات وَالْبَيَانَات الصَّادِرَة بِهَذَا الصَّدَدِ ، خَاصَّة قَرَار مَجْلِسُ الأمْنِ 2254 لِسَنَة 2015.

وَفِي الشَّأْن الْيَمَنِيّ ، تَتَابُع دَوْلَة قَطَر بِكَثِيرٍ مِنْ الْأَسَى وَالْحُزْن التَّطَوُّرَات العَسْكَرِيَّة فِي الْيَمَنِ الشَّقِيق ، الَّذِي طَالَ فِيهِ أَمَد الْحَرْب ، وتعمقت مَأْسَاتَه الْإِنْسَانِيَّة وتفاقمت ، بِفِعْل تَدَخُّل أَطْرَاف خَارِجِيَّة ، إِلَى حَدّ لَا يُمْكِنُ التَّغَاضِي عَنْه ، وَتَدْعُو كَافَّة الأطْرَافُ الْمَعْنِيَّةُ لِوَقْف الْحَرْب وتجنيب الشَّعْب الْيَمَنِيّ مَزِيدًا مِنْ الْمُعَانَاةِ الْإِنْسَانِيَّة .

وَإِن دَوْلَة قَطَر ، وانطلاقا من حِرْصِهَا الدَّائِمُ عَلَى التَّخْفِيفِ مِنْ الْمُعَانَاةِ الْإِنْسَانِيَّة غَيْر الْمَسْبُوقَة الَّتِي يُعَانِي مِنْهَا الشَّعْب الْيَمَنِيّ الشَّقِيق ، تُوَاصِل الِالْتِزَام بِوَاجِبِهَا الْإِنْسَانِيّ والأخلاقي فِي تَقْدِيمِ مُخْتَلَفٌ أَنْوَاع الدَّعْم والمساعدات الْإِنْسَانِيَّة.

وَأَوْدُّ الْإِشَارَةِ هُنَا إِلَى إِعْلَانِ حَضْرَةِ صَاحِبِ السُّمُوّ الشيخ/ تَمِيمِ بْنِ حَمَدٍ آل ثَانِي أَمِير دَوْلَة قَطَر "حفظه الله ورعاه" مِنْ خِلَالِ الدَّوْرَة (73) لِلْجَمْعِيَّة الْعَامَّة لِلْأُمَم الْمُتَّحِدَةِ فِي سِبْتَمْبَر 2018 عَنْ تَخْصِيصِ مَبْلَغٍ (70) مِلْيُون دُولار لِصَالِح الْيَمَن ، وَالْإِعْلَان فِي فَبْرَايِر 2019 عَن دَعْم خَطِّه الأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ للاستجابة الْإِنْسَانِيَّةُ فِي الْيَمَنِ بِمَبْلَغ

(27) مِلْيُون دُولار ، تُضَافُ إِلَى جُمْلَةِ المساعدات الَّتِي دأبت دَوْلَة قَطَرَ عَلَى تَقْدِيمُهَا خِلَال الْأَعْوَام الْأَخِيرَة ، وَالَّتِي وَصلَتْ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ (600) مِلْيُون دُولار.

وَبِالنِّسْبَة للصومال فَإِن دَوْلَة قَطَر تُعِيد التَّأْكِيدِ عَلَى احْتِرَامِ سِيَادَة وَوَحْدَة الصومال وَاسْتِقْلَالِه السِّياسِيّ وَسَلَامُه أَرَاضِيه ، وَاسْتِمْرَار دعمها لِحُكُومَة الصومال وَالشَّعب الصومالي الشَّقِيق ، وَتَدْعُو إِلَى ضَرُورَةِ التَّنْفِيذ الْكَامِل لقرارات مَجْلِس الْجَامِعَة الْخَاصَّة بدعم الصومال ، سَوَاءٌ عَلَى مُسْتَوَى أَلْقَمه أَوْ عَلَى الْمُسْتَوَى الوِزَارِيّ لِتَحْقِيق أَمَالَه وتطلعاته وَضَمَان مُسْتَقْبِل مُزْدَهِر للأجيال القَادِمَة .

أَصْحَاب الْمَعَالِي :

أَن دَوْلَة قَطَر لاتزال تَوَكَّد تمسكها بنجاعة الْحُلُول السِّلَمِيَّة لِكَافَّة النزاعات فِي أَيِّ مِنْطَقَة مِن العالم ، وَلَا تَدَّخِر جُهْدًا فِي دَعْمِ هَذَا الْمَبْدَأ لِيَصِير مَبْدَأ أَصِيلًا فِي تَسْوِيَةِ النزاعات.

وَكَانَ مِنْ دَوَاعِي فخرنا وسرورنا فِي دَوْلَةٍ قَطَر ، قِيادَة وَحُكُومَة وَشِعْبًا ، أَنْ يُتِمَّ عَلَى أَرْضِهَا وَتَحْت رِعَايَتِهَا ، التَّوْقِيع عَلَى اتِّفَاقِ إِحْلَالُ السَّلَامِ فِي أَفْغانِسْتان بَيْن الْوِلَايَات الْمُتَّحِدَة الْأَمْرِيكِيَّة وَحَرَّكه طَالِبَان وَذَلِكَ يَوْمَ السَّبْتِ الْمُوَافِق 29 فَبْرَايِر 2020 ، وَهُوَ مَا يَرْسَخ وَيُؤَكِّد مِنْ جَدِيدٍ مَوْقِفٌ دَوْلَة قَطَر الثَّابِتُ مِنْ عَدَمِ جَدْوَى الْحُلُول العَسْكَرِيَّة ، ويلفت انْتِبَاه الدُّوَل الَّتِي تَشْهَدُ نزاعات للانفتاح عَلَى المبادرات الهادفة إِلَى إِرْسَاء دَائِمٌ السَّلَامُ مِنْ خِلَالِ الحِوَار الْبِنَاءَ الَّذِي يُحَقِّق لِلشُّعُوب تطلعاتها فِي الْأَمْنِ وَالِاسْتِقْرَار وَالْعَيْش الْكَرِيم.

أَصْحاب الْمَعَالِي:

أَن مُوَاجِهَة التحديات الضاغِطَة عَلَى أَمَتَّنَا الْعَرَبِيَّة ، لَيْسَت أَمْرًا مُسْتَحِيلًا وَلَا مستعصيا ، طَالَمَا تَوَافَرَت الْإِرَادَة الْقَوِيَّة وَالْحَقِيقِيَّة ، وَطَالَمَا كَان عَمِلْنَا تكامليا وتشاركيا ، لَا تنافسيا وفرديا.

شُكْرًا وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ

كلمة

معالي الشيخ د. احمد ناصر محمد الأحمد الصباح

وزيـر الخارجيـة ـ دولـة الكـويت

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

Dr. Ahmed Nasser Al-Mohammed Al-Sabah
Minister of Foreign Affairs
State of Kuwait

د. أحمد ناصر المحمد الصباح
وزير الخارجية
دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين

معالي الأخ / يوسف بن علوي،،، وزير خارجية سلطنة عمان الشقيقة،،، رئيس الدورة الحالية للمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري،،،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركة ،،، السيدات والسادة،،،

معالي الأخ أحمد أبو الغيط،،،أمين عام جامعة الدول العربية،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى معالي الأخ/ محمد علي الحكيم وزير خارجية جمهورية العراق الشقيقة، على ما بذله من جهود مقدرة خلال فترة رئاسة بلاده لأعمال دورتنا السابقة، كما أود أن اهنئ معالي الأخ/ يوسف بن علوي، وزير خارجية سلطنة عمان الشقيقة، على توليه رئاسة دورتنا الحالية متمنياً له التوفيق والنجاح في تسيير أعمال اجتماعنا هذا.

كما أود هنا أن أرحب بالأخوة الوزراء اللذان انضما إلينا مؤخرا (معالي الاخ الدكتور عبداللطيف الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين الشقيقة، معالي الاخ نور الدين الري، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التونسية الشقيقة) ، معرباً لهم عن أطيب التمنيات بالتوفيق في مهامهم الجديدة، وكلنا ثقة بمساهماتهما المقدرة في الدفع بمسيرة عملنا العربي المشترك.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لمعالي الأخ أحمد أبو الغيط، وجهاز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على الجهود الدؤوبة التي قاموا بها للإعداد والتحضير المميز لأعمال دورتنا هذه.

أصحاب المعالي والسعادة ،،، السيدات والسادة،،،

يأتي اجتماعنا هذا في ظل تنامي الظروف الاستثنائية التي تمر بها منطقتنا العربية، واستمرار الجروح النازفة في بعض بلداننا العربية، ومع أننا عملنا سوياً وبكل عزم ونشاط خلال الفترة الماضية، وبمشاركة المجتمع الدولي، على إيجاد الحلول المناسبة للأزمات التي عصفت بالمنطقة، إلا أننا لم نصل إلى النتيجة المطلوبة، وما زالت هذه الأزمات بعيدة عن الحل، لقد ساهمت تلك الأزمات في تدهور العديد من أوجه الحياة في المنطقة العربية واستنزفت مواردها، وأدت إلى تراجع البلدان العربية في العديد من المؤشرات الدولية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس بالسلب على المواطن العربي.

أننا أحوج ما يكون اليوم، ونحن نصادف الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس الجامعة العربية، إلى الالتزام بتوحيد مواقفنا، وتعزيز تماسكنا، وتجاوز خلافاتنا، والعمل بشكل منسق ومدروس لمواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه منطقتنا.

أصحاب المعالي والسعادة،،، السيدات والسادة،،،

إن السياق المنطقي لجميع الأزمات في العالم أنها تصل إلى الحل مع مرور الزمن، إلا أن القضية الفلسطينية تتخذ مساراً معاكساً، وذلك بسبب السياسات المدمرة التي تمارسها إسرائيل، وعجز المجتمع الدولي عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإلزام إسرائيل بتنفيذها، الأمر الذي أدى إلى شلل تام في جهود السلام وتنامي الشعور بالإحباط، وإذ نقدر أي مساعي أو مبادرات للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، وتحقيق سلام عادل وشامل، الا ان دولة

الكويت أكدت، وما زالت تؤكد على موقفها الراسخ في دعم خيارات الشعب الفلسطيني، وان الحل العادل والشامل هو ذلك الحل الذى لا ينتقص من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ولا يتنافى مع المرجعيات الأممية والدولية ذات الصلة وبالأخص القرارات رقم 242 - 338 - 2334، والمرجعيات الرئيسية والثوابت الأساسية التي استقر عليها المجتمع الدولي وفى مقدمتها إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والذى لا يعطى إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال مسوغا للاستمرار في تحللها من التزاماتها الدولية، والاستمرار في تهديد الوجود العربي والهوية الإسلامية والمسيحية والحقوق التاريخية والثابتة في القدس الشريف.

وفي هذا الصدد، اود ان ارحب بالسيد كريستيان ساو ندرز – وكيل امين عام الأمم المتحدة والمفوض العام بالنيابة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، مؤكداً له على استمرار دعم دولة الكويت للوكالة في تقديمها لمساعداتها البناءة في دعم الشعب الفلسطيني وتخفيف المعاناة عنه.

أما فيما يتعلق بالقضية السورية، فإننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد العمليات العسكرية في شمال غرب سوريا، وتأثيرات ذلك على الوضع الإنساني، ونؤكد على أن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي بأي شكل من الأشكال أي طرف من أطراف النزاع من الالتزامات بموجب القانون الدولي، كما نشدد على عدم وجود حل عسكري للأزمة السورية، وأن الحل الوحيد هو من خلال تسوية سياسية وفقاً للقرار 2254 وبيان جنيف لعام 2012، وتطلعنا إلى المضي قدما في عمل اللجنة الدستورية، والاستجابة لتطلعات الشعب السوري الشقيق، كما نحث الاطراف المعنية بالالتزام بقرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم

2401 الصادر عام 2018، المعني بإدخال المساعدات والخدمات الانسانية والاجلاء الطبي بشكل دائم وبدون عوائق بما يتوافق مع القانون الدولي.

كما نؤكد على أن الجولان السوري المحتل هي أرض عربية محتلة من قبل إسرائيل، وأن الاستيلاء على الأراضي وضمها بالقوة يخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار رقم 497،

وفي هذا السياق اود ان أعرب عن ترحيبي بالسيد/ جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا، مؤكداً له دعم دولة الكويت للجهود التي يقوم بها تجاه إيجاد حل للأزمة في سوريا.

وأما فيما يتعلق بالأزمة اليمنية، فإننا نعرب عن القلق البالغ إزاء استمرار هذا الصراع، واستمرار معاناة الشعب اليمني الشقيق، ونؤكد على موقفنا بأن الحل السياسي هو السبيل الأجدى لمعالجة تداعيات هذه الأزمة، المبني على المرجعيات

الثلاث، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لاسيما القرار 2216، إضافة لدعوتنا للالتزام باتفاق ستوكهولم بكافة عناصره والتي صادق عليها مجلس الأمن، واتفاق الرياض الموقع بتاريخ 5 نوفمبر 2019، ودعم استكمال جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، نحو استئناف المشاورات للوصول إلى اتفاق سياسي شامل يلبي تطلعات الشعب اليمني الشقيق، ويحافظ على استقراره ووحدة أراضيه، وضمان عدم التدخل في شئونه الداخلية، كما أننا ندين وبأشد العبارات كافة الهجمات التي تنطلق من الأراضي اليمنية لتهدد أمن واستقرار المملكة العربية السعودية، ودول المنطقة.

وفيما يتعلق بالقضية الليبية فإن دولة الكويت تدعم كافة الجهود الدولية الرامية إلى رأب الصدع وتوحيد الصفوف وإرساء دعائم السلام في دولة ليبيا

الشقيقة، وتثمن الجهود التي قام بها السيد غسّان سلامة، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا، ونحث كافة الأطراف الليبية على التحلي بروح المسئولية والرغبة الجادة في الوصول لتسوية سياسية، مؤكدين في هذا الصدد، على دعمنا لمخرجات مؤتمر برلين وضرورة وقف إطلاق النار والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2510 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2020، وان يكون الحوار بين الليبيين هو الكفيل بإنهاء الصراع وفرض السلام.

أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي، فإن استمرار حالة عدم الاستقرار، وما ينتج عنها من تعريض أمن الملاحة في هذه المنطقة الحيوية من العالم، هو تهديد مباشر يستوجب معه التزام كافة الأطراف بضبط النفس، واحترام قواعد قانون البحار الدولي، وتكثيف المساعي والجهود الدبلوماسية مع المجتمع الدولي للنأي بالمنطقة عن المخاطر المحدقة، وأهمية تضافر الجهود الدولية لحماية هذا الممر الحيوي والهام للعالم.

أصحاب المعالي والسعادة،،، السيدات والسادة،،،

أخيراً، لابد من أن أتطرق إلى موضوع الساعة، وهو انتشار فايروس كورونا المستجد الذي لا يعترف بالحدود ولا يفرق بين الاجناس والاعراق، وما يشكله من مخاطر على شعوب المنطقة، وضغطاً على حكوماتنا ودولنا، وتحدياً واختباراً حقيقاً يتطلب تضافر الجهود الدولية وتعزيز التنسيق الجماعي على كافة المستويات لتجنب التداعيات السلبية لهذه الأزمة التي تلقي بظلالها على قطاعات عديدة من دول العالم، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا في درء الاخطار عن شعوبنا ومنطقتنا.

وفي الختام اسأل الله الولي العظيم ان يوفقنا لما فيه خير ورفعة دولنا العربية وتحقيق تطلعات وآمال شعوبنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة

معالي السيد محمد الطاهر حمودة سيالة

وزيـر الخارجيـة ـ دولـــة ليبـــيا

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

أصحـاب المعالي السادة الوزراء.
معالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية.
أصحاب السعادة، السيدات والسادة.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أود بداية أن أترحم على السلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عُمان الشقيقة الذي فقدناه مؤخراً وبرحيله فقدت الأمة العربية أحد حكمائها ورموزها، نتضرع إلى الله سبحانه أن يتقبله القبول الحسن ويلهم أهله الصبر الجميل وأن يعوض بلاده والعرب فيه كل خير.

ويسعدني أن أتقدم بالتهنئة إلى معالي السيد يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان الشقيقة على توليه رئاسة أعمال الدورة العادية (**153**) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري متمنياً لمعاليه التوفيق والسداد.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي السيد محمد على الحكيم وزير الخارجية بجمهورية العراق الشقيق على ترأسه باقتدار أعمال الدورة السابقة للمجلس، والشكر موصول لفريق الأمانة العامة على الجهود المبذولة في سبيل إنجاح أعمال دورتنا هذه.

أصحاب المعالي والسعادة ، السادة الحضور.

اسمحوا لي أن أحيطكم علماً بتطورات الوضع في ليبيا خلال الفترة ما بين دورتي المجلس، كان أملنا كبير في أن تجد كلماتنا الرسمية أمام مجلس الجامعة في مختلف جلساته ومستوياته آذاناً صاغية من الدول الداعمة للعدوان على العاصمة طرابلس لتعي حقيقة ما وصلت إليه الأوضاع من خطورة، ولقد نبهنا مراراً وتكراراً إلي كذب وزيف الادعاءات التي يسوقها المعتدى وداعميه لتبرير هذا العدوان الآثم، وقلنا إن الإرهاب لا يمكن أن يوصف به من حاربه . وقضي عليه واستأصل شأفته من المدن الليبية في سرت وصبراتة وغيرهما بفضل الله أولاً ثم أبناء الجيش الليبي والقوات المساندة له من البنيان المرصوص، الذين سطروا ملاحم بطولية سجلها التاريخ، وهؤلاء هم من يحاربهم اليوم حفتر وميليشياته وداعميه، وكنا نتمنى أن تعيد هذه الدول الداعمة النظر في مواقفها بعد أن ساهمت في قتل الليبيين وإراقة دمائهم.

بيْنا وانتقدنا بوضوح دور جامعة الدول العربية وسلبية موقفها في التعاطي مع عدوان طال عاصمة عربية وحكومة شرعية معترف بها عربياً ودولياً دعمته وبكل أسف دول عربية خالفت نص وروح ميثاق الجامعة العربية، بدعم المعتدي بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة والطائرات المسيرة ونقل الآلاف من المرتزقة من دول مختلفة، وهو ما دفعنا للبحث عن حلفاء لمساعدتنا في صد هذا العدوان حيث دعت حكومة الوفاق أربع دول للوقوف معها في الدفاع عن العاصمة وحماية المدنيين قبلت منها دولة واحدة هي تركيا تحالفنا معها علناً وعلى الملأ من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين حكومتي البلدين، وذلك وفقاً للصلاحيات المخولة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

لقد ناشدنا مجلسنا بلورة موقف موحد يدين العدوان الذي طال المدنيين العزل وأودى بحياتهم وممتلكاتهم، واستهدف بالقصف مؤسسات الدولة والمنشآت والمطارات المدنية والمدارس والجامعات، ولم يسلم منه حتى الأطفال والنساء.

إن هذا الصمت المريب على نزيف الدم الليبي لفترة تجاوزت عشرة أشهر هو من شجع المعتدي وداعميه في الاستمرار بارتكاب أبشع صور جرائم الحرب، ونذكر منها مؤخراً على سبيل المثال لا الحصر مذبحة الكلية العسكرية في طرابلس والتي هي أساساً مرفق أكاديمي مدني قصف بطيران أجنبي مسير أودي بحياة أكثر من ثلاثين طالباً من خيرة أبناء هذا الوطن كنا نعدهم ونرتقب يوم تخرجهم ليدعموا الترتيبات الأمنية والعسكرية – وفق الاتفاق السياسي – لتحقيق الاستقرار في ليبيا.

أيضاً استمر المعتدي في القصف العشوائي لمنازل المواطنين وقتلهم بدم بارد وفي استهداف المطارات والمنشآت المدنية والجامعات وقت وجود الطلبة في مقاعد الدراسة.

أمام هذا هل كان أحد يتوقع من حكومة الوفاق الوطني قبول الهدنة و دعوات تثبيت وقف إطلاق النار والمشاركة في جلسات الحوار، مع علمها بقدرة الجيش الليبي والقوات المساندة له على رد العدوان وحسم المعركة، ولكن ما حدث من قبول لكافة جهود إعادة مسارات التسوية السياسية للأزمة الليبية، ليس بغريب على حكومة تعاملت بإيجابية منذ سنوات ومازالت مع كافة مبادرات الحل السلمي.

السادة الوزراء، السيدات والسادة

إن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني كان سباقاً وداعماً لكافة المساعي الدولية لوقف القتال وحل الأزمة في ليبيا، وتعلمون كيف كانت الاستجابة السريعة للدعوة المشتركة للرئيسين التركي والروسي لعقد مؤتمر في موسكو لبحث تثبيت وقف إطلاق النار والذي وقعت حكومة الوفاق الوطني على وثيقته، وكعادته تعامل المعتدي باستهتار وغادر دون التوقيع عليها، وكان توقيعنا في لحظة قوة وقدرة عسكرية للدفاع عن العاصمة، ولكننا دعاة سلام وتوافق ولسنا دعاة حرب، ذلك لقناعتنا بأن لا حل إلا الحل السياسي لعودة الاستقرار وحفظ دماء الليبيين.

ورغم موقف المعتدي بطلب مهلة للتوقيع على وثيقة وقف إطلاق النار تراجع عنها لاحقاً، توجهنا بعد موسكو إلى برلين حيث شارك فخامة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في أعمال مؤتمرها الذي دعت إليه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وكنا إيجابيين مع كل ما طرح علينا بشأن الالتزام بالهدنة ودعم مسارات الحوار والحل السياسي للأزمة.

وتبعاً لذلك كان التزامنا واضحاً بالهدنة، واكتفت قواتنا بالتعامل مع مصادر النيران والتصدي لغارات الطيران، ومع كل خرق للهدنة بكل قوة وحزم لحماية سكان العاصمة.

ورغم ذلك أيضاً كنا الأسبق في تسمية أعضاء لجنة المسار العسكري أحد المسارات الثلاث للحوار الليبي الذي تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلا أن خرق المعتدي

للهدنة تواصل بشكل سافر في تحدٍ لإرادة المجتمع الدولي وكافة الدول الراعية والمشاركة في مؤتمر برلين، واستمر القصف العشوائي للمطار الوحيد بالعاصمة بشكل يومي وقت تسيير الشركات الناقلة لرحلاتها، واستهداف المنازل والمنشآت والمرافق المدنية، حيث تم قصف ميناء طرابلس البحري أحد أهم المرافق في ليبيا والذي يعتبر شريان الحياة للعديد من المدن الليبية تصل من خلاله احتياجات المواطنين الرئيسية من أدوية وتجهيزات طبية ومواد غذائية ووقود، بهدف تجويع الليبيين وإخضاعهم وكسر إرادتهم، وقد حدث هذا القصف إثناء الزيارة الناجحة لمعالي السيد صبري بوقدوم وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الشقيقة والوفد المرافق له والذين كانوا شهود عيان على الخرق الواضح لوقف إطلاق النار ما دفعنا فوراً لإعلان وقف المشاركة في مسار الحوار العسكري، ولاحقاً وإيماناً منّا بأهمية الحل السياسي للأزمة في ليبيا وحقن دماء الليبيين، استأنفنا مشاركتنا في الاجتماع الثاني للجنة الحوار العسكري .

أصحاب المعالي، السيدات والسادة

لقد رحبنا بقرار مجلس الأمن **2510** الصادر في فبراير الماضي والذي دعا إلى وقفٍ دائمٍ لإطلاق النار، وكنا نأمل أن يكون بإجماع الدول الأعضاء ، وأكدنا بأن المهم في هذا القرار هو الالتزام بتنفيذه وتطبيقه ، كذلك رحبنا بالبيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي عقد بالعاصمة الجزائرية يوم **23** يناير الماضي برعاية كريمة من فخامة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وما تضمنه بشأن ضرورة التمسك بالحل السياسي والتأكيد على ما جاء في مؤتمر برلين.

إن هذه المواقف تثبت بما لا يدع مجالاً للشك البون الشاسع بين من يسعى لإقامة الدولة المدنية الديمقراطية ومن انقلب على الشرعية ويسعى واهماً لعودة الحكم الشمولي العسكري حكم الفرد والعائلة.

أصحاب المعالي السيدات والسادة .

رغم ما تقدم من شرح للتطورات والمستجدات الخطيرة للوضع في ليبيا إلا أننا مازلنا نتعامل بايجابية مع دعوات الالتزام بالهدنة ، ويستلزم ذلك ضمانات من المجتمع الدولي بشأن التزام المعتدي أيضاً بها ومحاسبته عن خرقها وفق ترتيبات دائمة وشاملة لتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار تضمن التحقق من الالتزام به.

ولقد أكدنا قبول ودعم مبادرات دول شقيقة نثق في صدق نواياها وحرصها على ليبيا والليبيين بهدف دعم حوار ليبي- ليبي للاتفاق على الأطر القانونية والدستورية اللازمة لإجراء انتخابات تضمن مدنية الدولة وانتقال السلطة بطريقة ديمقراطية تحقق الاستقرار المنشود ، وذلك ما دعت إليه الشقيقتان الجزائر وتونس .

أصحاب المعالي، السيدات والسادة.

بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها بلادي إلا أننا لم نذخر جهداً في دعم العمل العربي المشترك ودعم قضايانا العربية في المحافل الإقليمية والدولية، ويأتي على رأسها

القضية الفلسطينية، وهنا نؤكد على موقف ليبيا الثابت والراسخ في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومساندة نضاله وكفاحه حتى ينال حقوقه المشروعة، ونؤكد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية وعلى الهوية العربية للقدس، وعلى رفض أية حلول لا تلبي الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة أخذاً في الاعتبار قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، والمرجعيات الدولية المعتمدة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية

والسلام عليكم

كلمة

معالي السيدة نزهة الوافى

الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون

الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

المملكة المغربية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

Royaume du Maroc
Ministère des Affaires Étrangères
de la Coopération Africaine
et des Marocains Résidant à l'Etranger

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي
والمغاربة المقيمين بالخارج

كلمة

السيدة نزهة الوافي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج،

المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج

أمام الدورة 153 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

القاهرة 4 مارس 2020

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي والسعادة،

معالي السيد الأمين العام،

حضرات السيدات والسادة،

بداية يسعدني أن أتقدم بخالص التهنئة لسلطنة عمان الشقيقة على توليها رئاسة الدورة 153 لمجلسنا هذا، راجية أن تشهد فترة رئاستها مزيدا من الإنجازات في مسيرة العمل العربي المشترك، كما لا يفوتني أن أنوه بالجهود المشكورة التي بذلتها جمهورية العراق الشقيقة خلال رئاستها المتميزة للمجلس الوزاري، والشكر موصول أيضا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولطاقمها النشيط وفي مقدمتهم السيد الأمين العام.

وإنها لمناسبة سانحة لأضم صوتي إلى من سبقوني لأرحب بكل من معالي السيد نور الدين الري، وزير الخارجية التونسي الجديد بيننا وأن أعبر عن تهنئة المملكة المغربية بنيل الحكومة التونسية الجديدة ثقة البرلمان، متمنية لهذا البلد المغاربي الشقيق، مزيدا من التقدم والازدهار وأن أرحب بمعالي السيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين.

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة،

يأتي اجتماعنا اليوم في سياق إقليمي ودولي هش وشديد التعقيد، تتلاقى فيه الأسباب والذرائع وتتداخل فيه عوامل التوظيف والتصعيد الخارجي، مما يزيد من ارتفاع حدة التوتر وعدم الاستقرار في منطقتنا العربية.

وإن تجاوز أسباب التوتر الحالية يتطلب من الجميع تعاطيا موضوعيا، قوامه الرزانة والاتزان وتغليب روح التسامح والحوار الإيجابي، لما فيه خير المنطقة واستقرارها.

كما أن هذا التعاطي يقتضي أيضا **الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وعدم المس بثوابتها وخصوصياتها واحترام علاقات حسن الجوار**، من أجل إيجاد **أرضية مشتركة** تكفل مصالح دول المنطقة وشعوبها وتفتح آفاقا جديدة للتعايش السلمي فيما بينها.

بالأمس القريب، شهدت هذه القاعة اجتماعا هاما حول مستقبل القضية الفلسطينية، حضره فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، **شكّل مناسبة للتعبير عن تلاحم الدول العربية وتأييدها لثوابت القضية الفلسطينية التي كانت ولا تزال وتظل مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط**، لأن الإبقاء على القضية بدون حل يشكل خطرا حقيقيا على شعوب المنطقة، ويطيل في عمر التوتر وإثارة الأحقاد وضياع الحقوق وإهدار المقدرات البشرية والمادية.

وفي هذا الإطار، تجدد المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وتأكيدها على ضرورة عدم المساس بالخصوصية الدينية المتعددة لمدينة القدس والحفاظ على وضعها القانوني.

ولا يسعني في هذا المقام، **إلا التذكير بتطلعاتنا وآمالنا الصادقة في أن يتم إطلاق دينامية بناءة للسلام تهدف إلى إيجاد حل واقعي عادل ودائم وقابل للتطبيق ينهي هذا الصراع، الذي طال أمده، بما يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة وذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، ومن شأنها أن تمكن شعوب المنطقة من العيش بكرامة ورخاء واستقرار، وفق حل الدولتين المتوافق عليه دوليا.**

أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت مبادرات **الشراكة العربية مع التكتلات الدولية والإقليمية والدول الفاعلة** على الساحة الدولية إحدى أبرز الإنجازات التي حققها العمل العربي المشترك، **وبهذه المناسبة نجدد التهنئة للمملكة العربية السعودية الشقيقة على استضافتها المقبلة للقمتين السعودية الإفريقية والعربية الإفريقية، راجية من الله أن تتكللا بالنجاح وبما يعود على شعوب المنطقتين العربية والافريقية، بالازدهار والتنمية المستدامة.**

وإننا على يقين أن قوة الروابط العربية الافريقية والتوافق المشهود في التطلعات المشتركة لكلا المنظومتين، لكفيل بتحقيق المصالح المرجوة، في ظل **الاحترام المتبادل لمبادئ القانون الدولي وعلى رأسها احترام سيادة الدول وصيانة وحدتها الترابية**، وفي إطار **التقيد الكامل بالضوابط المشتركة العربية الافريقية التي سمحت بإعادة إطلاق هذه الشراكة، إعمالا لمبدأ إزالة العوائق التي تعترض سُبل التعاون العربي الافريقي.**

أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة،

إننا كدول عربية مطالبون اليوم، أكثر من غيرنا، بالتحرك الفعال والفوري **من أجل التصدي للتهديدات المباشرة التي تضرب الأمن القومي العربي في العمق**، والعمل على الحد من التداعيات المرعبة لأي **خيار عسكري** على منطقتنا، وبلورة

حلول عملية وعاجلة للأزمات بكل من **ليبيا واليمن وسوريا**، مع دعم **التوجه السلمي وإيجاد حلول سياسية** في تدبير هذه الأزمات، ومواجهة أزمة نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين في المنطقة، هربا من الحروب وبحثاً عن الأمن والأمان وأملاً في عيش لائق وكريم.

ولأننا نتقاسم الفضاء المغاربي المشترك مع الأشقاء الليبيين، و سبق للمملكة المغربية أن تَشَرّفَت باحتضان لقاءات الحوار بين الفرقاء الليبيين تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي كُللت بالتوقيع على وثيقة **الاتفاق السياسي بالصخيرات**: السلم والمصالحة، بتاريخ 17 ديسمبر 2015، فإنني أؤكد لكم بما لا يدع مجالا للشك، **أن منافع الحل السياسي التوافقي هي التي تضمن أسباب الأمن والاستقرار في ليبيا وتحافظ على وحدتها الترابية وسيادتها وتماسك شعبها، وتمكنها من إرساء مؤسسات دائمة وفعالة قادرة على محاربة الإرهاب والتطرف ومجابهة التحديات الأمنية والاقتصادية.**

لذا، **فإن الخروج من الأزمة في ليبيا**، كما يقر بذلك الجميع، **لا ينبغي أن يتم تصوره عبر حل عسكري**، وإنما يتعين أن يكون من خلال حل سياسي شامل، تحت **رعاية الأمم المتحدة**، ترتضيه الأطراف الليبية وتتوافق على مضامينه، من أجل مصلحة بلدها وشعبها.

وإن المملكة المغربية التي عايشت مخاضات الحوار الليبي منذ بدايته الى الآن، تعتبر، بكل موضوعية وتجرد، **أن الاتفاق السياسي الذي وُقّع بالصخيرات ما يزال يمثل مرجعية مرنة بما يكفي لإدراك الوقائع الجديدة، وإطارا يُمكّن من استيعاب تجاذبات الفرقاء الليبيين، بما يساهم في استعادة أمن واستقرار هذا البلد الشقيق.**

من هذا المنطلق، فإن المغرب **يجدد استعداده لاستضافة الأطراف الليبية للتشاور والحوار فيما بينها، واقتراح ما تراه مناسبا لتجويد وإغناء اتفاق الصخيرات.**

وفي الأخير، أدعو الله، سبحانه وتعالى، أن يكلل أعمال اجتماعنا هذا بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة

معالي السيد محمد عبد الله الحضرمي

وزيـر الخارجيـة ـ الجمهورية اليمنية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (153)

القاهرة: 4 مارس/ آذار 2020

معالي الأخ يوسف بن علوي- وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان- رئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية

معالي الأخ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود

الحاضرون جميعا

بداية أتوجه بالشكر لمعالي الأخ محمد علي الحكيم وزير خارجية جمهورية العراق على حسن ادارته للدورة السابقة، وأهنئ معالي الأخ يوسف بن علوي - وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان على توليه رئاسة هذه الدورة متمنيا له النجاح والتوفيق، والشكر موصول للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بمعالي الأمين العام الأخ أحمد أبو الغيط على الجهود المبذولة لتسيير أعمال الأمانة وحسن التنظيم والترتيب لاجتماعاتنا.

أصحاب المعالي والسعادة

نجتمع اليوم في ظل تطورات خطيرة ومتسارعة تمر بها بلداننا وشعوبنا العربية اتسعت فيها دائرة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية على نحو يؤثر على سيادتها ووحدتها الإقليمية.

وفي اجتماعنا هذا، نجدها فرصة سانحة لبحث سبل استعادة المبادرة، والتوافق على السياسات التي تعظم المصالح العليا لأمتنا العربية وتضعها فوق أي اعتبار أخر. أن المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة على عاتق العمل العربي المشترك تحتم علينا إعادة تفعيل الدور العربي لحل الأزمات الناشبة، وتجاوز التحديات، ووضع حد للتدخلات الخارجية، بإرادة عربية خالصة.

أصحاب المعالي والسعادة

اسمحوا لي أن أستعرض بشكل مقتضب أخر التطورات في بلادي والجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية اليمنية لإنهاء معاناة أبناء الشعب اليمني وإيقاف آلة القتل والدمار

والحصار التي أمعن الانقلابيون الحوثيون في ممارستها، في تحد صارخ لجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الرامية لاستعادة مؤسسات الدولة ونزع سلاح المليشيات، وتحقيق السلام الدائم والشامل المبني على المرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في المبادرة الخارجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وخاصة القرار ٢٢١٦.

ان الحكومة اليمنية ذهبت إلى مشاورات ستوكهولم في ديسمبر 2018 بنوايا صادقة للتوصل إلى اتفاق يضع حدا لمعاناة الشعب اليمني ضمن اجراءات بناء الثقة وصولاً إلى حل سياسي سلمي للأزمة اليمنية ووضع نهاية للحرب الظالمة التي تشنها المليشيات ضد شعبنا. وكنا منذ اللحظات الأولى متفائلين بتنفيذ ذلك الاتفاق لاسيما في الحديدة، إلا أن ذلك الاتفاق لم يفض إلى شيء بل تحول إلى مرحلة جديدة من التصعيد وتفاقم الصراع وزيادة معاناة اليمنيين. وذلك كله بسبب تصعيد واستهتار المليشيات الحوثية واستمرار تهربها من تنفيذ التزاماتها المتمثلة في الانسحاب من مدينة وموانئ الحديدة ومن ثم البدء في العملية السياسية تحت رعاية اممية.

بل أن المليشيات الحوثية تمادت وعملت على تقويض العمل الإنساني وسرقة المساعدات الاغاثية وفرض اتاوات عليها في سابقة خطيرة تخالف كل مبادئ العمل الإنساني وتهدد بتعليق المساعدات الاغاثية التي يحتاج إليها الكثير من اليمنيين. كما انها استمرت في انتهاكاتها وممارساتها العنيفة تجاه شعبنا بما في ذلك القتل واستهداف المساكن ودور العبادة واستخدام الأطفال وزجهم في حربها العبثية واعتقال النساء والاعتداء الجنسي عليهن في ظاهرة تشكل تهديداً خطيراً للمجتمع اليمني وتتعارض مع كل المعايير والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها.

وما زالت المليشيات الحوثية تختطف قضية خزان النفط العائم صافر الراسي امام ساحل الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين وترفض السماح للفريق الفني التابع للأمم المتحدة

من الوصول إليه وصيانته تحسبا لوقوع كارثة بيئية في حال تسرب ما يزيد عن مليون برميل نفط خام في البحر الأحمر. وكل ذلك فقط من اجل استخدامه كورقة سياسية تفاوضية للضغط على الحكومة اليمنية والمجتمع الدولية.. وهذا ما يحتم علينا ادانته وشكل واضح وصريح.

أصحاب المعالي والسعادة

وبالنظر إلى هذا كله، نجد—وللأسف—بأن اهم أسباب هذا التمادي والتصعيد من قبل المليشيات الحوثية تكمن في سوء استغلالها للاتفاقات والتهدئة واجراءات خفض التصعيد لتعزيز استعداداتها العسكرية وتحشيد المقاتلين مما جعل من كل هدنة في الحرب فرصة للاقتتال، ولعل الانفاق العسكرية وزيادة نسبة الألغام في الحديدة والتصعيد الأخير في جبهات نهم والجوف ومأرب يؤكد ذلك، حيث عملت هذه المليشيات على حشد كل ما تستطيع مستغلة هذه التهدئة وتلك الاتفاقات لشن تصعيد غير مبرر ادانه المبعوث الاممي مارتن غريفيثس بكل شدة.

وهنا نقول بأن هذا العبث وسوء الاستغلال لإجراءات وتفاهمات كان المراد منها بناء الثقة وإنجاز تقدم في عملية السلام، يحتم علينا إعادة النظر في جدية وفاعلية هذا الاتفاقات والتفاهمات، إذ انه من غير المعقول أو المقبول أن نقوم بالاستمرار في هذا النهج مقابل تعنت مستمر وتصعيد غير مبرر من قبل المليشيات الحوثية..

ونؤكد بأن استمرار تصعيد وتعنت المليشيات الحوثية بهذا الشكل واستمرار استخفافها ورفضها تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات والتفاهمات المتفق عليها، بأن ذلك كله يهدد بنسف كل جهود السلام في اليمن. وتتحمل المليشيات الحوثية بمفردها تبعات ذلك. وعليه فإن الحكومة اليمنية تدعوا المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الالتزام بمسئولياتها في إجبار الميليشيات الحوثية لتنفيذ الاتفاقات وإيقاف أعمالها العسكرية العدوانية في مارب والجوف وتؤكد بأن تصاعد الأعمال العسكرية سيتسع ويتمدد يوما بعد آخر لتتعاظم بعده المعاناة الإنسانية بكل صورها.

أصحاب المعالي والسعادة

يعلم الجميع أن المسؤولية عن هذا الوضع السيء لا يتحملها الأنقلابيين وحدهم بل يشاركهم كذلك المسؤولية من يؤازرهم ويشجعهم على تمردهم وتعنتهم. وحتى أكون واضحاً فإنني أشير تحديداً الى ضرورة رفض وإدانة التدخلات الإيرانية في الشؤون اليمنية، والتي تمد المليشيات الحوثية بالسلاح وتسعى لإطالة امد الحرب وعرقلة جهود السلام، واستخدام الأرض اليمنية كمنصة لإطلاق الصواريخ الحوثية الإيرانية الصنع، التي لا تستهدف المملكة العربية السعودية وحسب، ولكن تشكل أيضاً تهديداً للأمن القومي العربي، والأمن والسلم الإقليميين والدوليين، داعياً المجتمع الدولي والدول العربية الشقيقة إلى مواصلة الضغط على إيران من أجل وقف تدخلاتها في الشؤون اليمنية واحترام السيادة الوطنية اليمنية.

أصحاب المعالي والسعادة

وفي هذا المقام أجدد الشكر لتحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية على ما يبذلونه من جهود لمساندة الشعب اليمني ودعم الحكومة اليمنية في مواجهة الانقلاب واستعادة الأمن والاستقرار. **ونؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل والمتسلسل لاتفاق الرياض والمصفوفة المزمنة التابعة له والذي يعد خطوة مهمة لتوحيد الجهود والحفاظ على الثوابت الوطنية وعلى أمن واستقرار ووحدة وسلامة الأراضي اليمنية، ونتطلع في ذات الوقت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تحقيق ذلك.**

أصحاب المعالي والسعادة

أن الجمهورية اليمنية تعتبر أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وأنها ستبقى دائما الى جانب اشقائها في فلسطين مدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حق تقرير مصيره وإقامة دولته ونيل حريته واستعادة حقوقه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وختاماً أود أن أعرب عن خالص تمنياتي لاجتماعنا بالنجاح والتوفيق من اجل تحقيق تطلعات شعوبنا العربية وتوحيد الصف العربي للانطلاق بإرادة عربية قوية لمجابهة كافة التحديات التي تواجهنا جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.